

كلمة لوزير الخارجية السوري،\* أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة،  
يطالب فيها بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية،  
ويؤكد أن لا سلام من دون انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان  
نيويورك، 3/10/1994.\*\* [مقتطفات]

[.....]

السيد الرئيس..

لقد كانت سورية من بين أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقعت في عام 1968 على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك هذا السلاح الفتاك من قبل أي دولة في منطقتنا البالغة الحساسية سيشكل مصدر قلق كبير ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما للعالم أجمع وكانت تقديرات بلادي يومئذ بأن توقيعها المبكر سيحفز إسرائيل على التوقيع عاجلاً أم آجلاً وسيلغي هاجسها في تملك السلاح النووي. وقد تبين فيما بعد أن تقديراتنا لم تكن وللأسف في محلها فإسرائيل لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تقبل أن تخضع منشآتها النووية للرقابة الدولية.

ومرة أخرى وخلال انعقاد مؤتمر حظر السلاح الكيميائي في باريس في كانون الثاني [يناير] عام 1989 كانت سورية سباقة للدعوة في المؤتمر إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية وذلك في إطار الأمم المتحدة ولكن إسرائيل لم تستجب أيضاً لهذه الدعوة ولا إلى الدعوات التي صدرت عن الأمم المتحدة وعن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

لقد أصبحت هذه القضية في غاية الأهمية والخطورة لا سيما في ضوء عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط إذ لا يمكن القبول بوضع متميز أو استثنائي لطرف على حساب طرف آخر في قضايا حساسة ومصيرية تتعلق بالأمن الإقليمي الذي يجب أن يتسم بالمساواة والتكافؤ.

إن اقتراب عقد مؤتمر الدول الأطراف لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام القادم بسبب انتهاء مفعول سريانها سيتيح فرصة نادرة لإظهار النوايا السلمية لدول المنطقة كافة.

إن انضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل خطوة حيوية باتجاه تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد فإن الجمهورية العربية السورية تطالب من على منبر الأمم المتحدة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى وضع منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تتمكن دول المنطقة من الموافقة على تمديد المعاهدة. إن تحقيق ذلك يشكل خطوة هامة لخلق مناخ ثقة يساهم في بناء السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

السيد الرئيس...

لقد مرت ثلاث سنوات منذ انعقاد مؤتمر مدريد دون أن يتحقق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط وهذه حقيقة لا يلغها حصول بعض التقدم على بعض المسارات.

[.....]

إن سورية تريد السلام وتدرك أن للجميع مصلحة في هذا السلام كما تدرك سورية أيضاً أن للسلام متطلباته الموضوعية وهي مستعدة للوفاء بهذه المتطلبات التي يتم الاتفاق عليها. إن سورية تعني ما تقول وتلتزم

\* فاروق الشرع.

\*\* "البعث" (دمشق)، 4/10/1994.

بما تعني فمعادلة /الأرض مقابل السلام/ يجب أن تطبق بشقيها وعودة كامل الجولان ليست موضع مساومة أو تأخير غير مبرر أو اختبار للنوايا ليس في مكانه وعلى هذا الأساس فإن سورية مع سلام حقيقي يعيش ويزدهر دون معوقات مصطنعة أو شروط تعسفية. إن تحميل عملية السلام أكثر مما تحتمل لا يساعد عملية السلام بل يشكل خطراً عليها. يجب أن لا تقحم عملية السلام في ما هو خارج عن إطارها.

ومن المؤسف أن إسرائيل بحكم نفوذها القوي في وسائل الإعلام نجحت في تشويه المعلومات وقلب الحقائق لدرجة أن بعض أوساط الرأي العام الغربي باتت تعتبر أن سورية كانت تستخدم مرتفعات الجولان للاعتداء على الإسرائيليين وليس العكس. لقد كان غرض إسرائيل من وراء قلب الحقائق تبرير احتلالها الجولان وعدم الانسحاب منه بذرائع أمنية إن ما جرى من صدامات مسلحة بين سورية وإسرائيل ما بين عام 1949 وعام 1967 كان البادئ به هو الجانب الإسرائيلي وليس الجانب السوري. إن العودة إلى سجلات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي صدرت خلال تلك الفترة تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك تحميل إسرائيل مسؤولية البدء بإطلاق النار بهدف طرد المزارعين السوريين من أرضهم ومنعهم من حصد محاصيلهم. وكان من الطبيعي أن يدافع السوريون في كل مرة عن مواطنيهم وأرضهم بالرد على مصادر النيران.

وتؤكد هذه الوقائع أيضاً المذكرات التي نشرها كبار ضباط الأمم المتحدة الذين كانوا مكلفين بالإشراف على مراقبة اتفاق الهدنة بين سورية وإسرائيل خلال تلك الفترة ومن بينهم الجنرال أود بول والجنرال كارل فان هورن. إن أسلحة اليوم المتطورة لا تقف أمام قدراتها المرتفعات أو الجبال ومع ذلك فإن مقابل مرتفعات الجولان تقف جبال الجليل التي تفوقها ارتفاعاً داخل إسرائيل.

وفي كل الأحوال سواء استخلص الرأي العام الإسرائيلي الحقيقة من هذه المعلومات أم لا فإن ميثاق الأمم المتحدة قد نص على مبدأ أساسي هو عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة وأكدت هذا المبدأ القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن. إن عملية السلام الجارية لا يمكن أن تكتمل إلا بانسحاب إسرائيل من كامل الجولان وجنوب لبنان.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)